١ سبل الكشف عن الاحتيال وشبهات الفساد

تشير افضل الممارسات الى ان سبل الكشف عن الاحتيال وشبهات الفساد تتركز في ثلاث وسائل اساسية هي :-

أ. الرقابة الداخلية

ان الرقابة الداخلية الصارمة هي سلاح فعال في حماية الجهة الحكومية من سلوكيات الاحتيال وشبهات الفساد، وان حدوث اي ضعف او قصور في انظمة الرقابة الداخلية قد يفسح المجال لارتكاب هذه السلوكيات او قد يؤدي الى الاخفاق في اكتشافها في الوقت المناسب، وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين احتمالية وقوعها وضعف انظمة الرقابة داخل تلك الجهة.

حددت معايير معهد المدققين الداخليين المسؤوليات التي تقع على عاتق المدققين الداخليين بالأساس فيما يتعلق بمخاطر الاحتيال:-

اولاً: العناية المهنية الواجبة (معيار ١٢٢٠) يجب أن يتحلى المدقق الداخلي بقدركافي من المعرفة ليتسنى له تقييم مخاطر الاحتيال وفقًا للنهج المتبع من جانب المؤسسة، ولكن ليس عليه التحلي بخبرة المسؤولين عن كشف حالات الاحتيال والتحقيق به.

ثانياً: إدارة المخاطر (معيار ٢١٢٠) يجب أن ينطوي نشاط التدقيق الداخلي على تقييم احتمالات وقوع الاحتيال وكيف يمكن للمؤسسات إدارة مخاطر الاحتيال.

ثالثاً: أهداف مهمة التدقيق (معيار ٢٢١٠) يجب على المدقق الداخلي مراعاة احتمالية وقوع أخطاء كبرى أو احتيال أو حالات عدم امتثال أو غير ذلك من الأمور التي يمكن مواجهتها أثناء وضع أهداف مهمة التدقيق.

ان إجراءات التدقيق الداخلي لا تضمن لوحدها (حتى مع اتباع العناية المهنية اللازمة) الكشف عن حالات الاحتيال وشبهات الفساد، إلا أنها قد تساعد في عدم تفاقم حالات الاحتيال والكشف عنها في الوقت المناسب، ويكون على المدقق الداخلي المساهمة في منع الاحتيال والفساد من خلال دراسة وتقييم مدى كفاية وفاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية ومدى تناسب الضوابط الموضوعة مع المخاطر المحتملة في مختلف انشطة الجهة الحكومية.

التوصيات العملية المقترحة بشان مسؤولية المدقق الداخلي:-

أ. دراسة مخاطر الاحتيال وشبهات الفساد المحتمل وقوعهما في انشطة الجهة الحكومية وعملياتها عند تصميم نظام الرقابة الداخلية والتركيز على الانشطة ذات الخطر العالي.

ب. المراجعة الدورية للضوابط الموضوعة لادارة المخاطر العالية التي تنطوي عليها انشطة وعمليات الجهة الحكومية بالتوافق سياسة الحد من الاحتيال والفساد للتحقق من فاعلية تلك الضوابط وتعديلها بانتظام لمنع وقوع حالات احتيال جديدة.

ج. تقييم قدرة ادارة الجهة الحكومية للاشراف على ادارة مخاطر الاحتيال والفساد.

ب. الاشارات التحذيرية

هناك مؤشرات شائعة يمكن أن توفر الإنذار المبكر عن الاحتيال وتكون بمثابة إشارات تحذير ويمكن تقسيمها الى الفئات الاتية:-

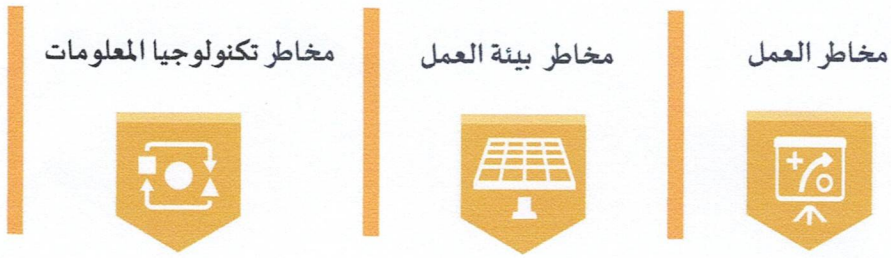

	نوع الخطر
مخاطر العمل	**الثقافة السائدة في الجهة الحكومية** - عدم وجود سياسة وثقافة للحد من شبهات الاحتيال والفساد. - فشل الإدارة في وضع او تصميم نظام رقابة داخلية فعال، او عدم كفاءة وفاعلية تشغيل النظام.
	قضايا الإدارة، منها : - تكرار حدوث حالات عدم الالتزام بالقوانين من قبل الادارة أو استلام بلاغات وادعاءات كثيرة تشير الى حدوث عدم الالتزام . - توتر العلاقات داخل الجهة الحكومية بين الإدارة العليا والادارات الوسطى أو مع الجهات الخارجية والمدقق الخارجي. - نقص خبرة الإدارة المالية.

	- ضعف او انعدام الإشراف الإداري على الموظفين وعدم وجود رقابة إدارية فعالة تتولى فحص ومراجعة المسؤوليات المناطة والصلاحيات الممنوحة لبعض الموظفين. - عدم دقة المعلومات او البيانات الواردة في تقارير الإدارة. - حدوث تباين كبير في تقديرات تكاليف ممارسة الانشطة وبين النفقات الفعلية.
	قضايا الموظفين - عدم كفاية اعداد الموظفين لانجاز مهام العمل وعدم مراعاة التخصصات والاحتياج الفعلي عند التعيين. - تعرض الموظفين الرئيسيين لضغوط مالية شخصية نتيجة انخفاض مستويات الرواتب. - عدم الرغبة في مشاركة الواجبات والاستئثار بالعمل. - ضعف نشر الضوابط الداخلية الخاصة بالعمل مثل ضابط مهام العمل وتفويض الصلاحيات.
	قضايا عمليات ادارة النشاط - عدم الفصل بين الوظائف المتعارضة كأن يتم الجمع بين وظيفتي الحيازة والتسجيل، او ان يتم اعداد الكشوفات التخمينية للمشاريع من بعض الموظفين وتشكيل لجان التنفيذ من نفس الموظفين ممن شاركوا في اعداد تلك الكشوفات. - ضعف المساءلة الإدارية وإعداد التقارير. - ضعف وسائل الأمن والتامين المادي لحماية الأصول. - ضعف انظمة حماية أمن تكنولوجيا المعلومات.
	قضايا المعاملات - ضعف توثيق معاملات محددة كالمعاملات التي تنطوي على مبالغ مالية كبيرة. - قبول النسخ الثواني في توثيق المعاملات.
مخاطر بيئة العمل	نوع الخطر
	مواجهة احتمالات عدم قدرة الجهة الحكومية على الاستمرار في العمل.
	زيادة شدة المنافسة وتناقص مستويات الربحية داخل الجهة.
	التغيرات التكنولوجية السريعة التي قد تزيد احتمال تقادم اسلوب تقديم الخدمات.
	تراجع الخدمات والاعمال التي تؤديها الجهة الحكومية وانخفاض مستويات الطلب.
مخاطر تكنولوجيا المعلومات	نوع الخطر
	الوصول غير المصرح به إلى النظم من قبل الموظفين غير المخولين أو اشخاص من خارج الجهة وحدوث خروقات في أمن البيانات والخصوصية.
	التغيرات السريعة في تكنولوجيا المعلومات.
	التحويل الإلكتروني غير المصرح به للأموال أو غيرها من الأصول.
	التلاعب في البرامج أو سجلات الحاسوب لإخفاء تفاصيل العقود والمعاملات الهامة.
	تسريب البيانات الحساسة .

ج. تنبيهات الاحتيال

هي أحداث محددة قد تكون مؤشراً على وقوع الاحتيال او الفساد ومن الممكن ان تظهر التنبيهات في العديد من الصور وحسب الظروف وادناه امثلة على حالات تمثل تنبيهات لاحتيال محتمل.:-

– تغيير الوثائق والسجلات.
– الاستخدام المكثف للحبر الابيض وكثرة الحك والشطب لتصحيح البيانات.
– التناقضات في التوقيع أو خط اليد.
– قبول التسويات المالية باعتماد النسخ الثواني في توثيق المعاملات.
– ارسال واستقبال رسائل البريد الإلكتروني الخاص بالجهة الحكومية خارج اوقات العمل الرسمي ومع جهات غير معروفة.
– ارتفاع حجم المعاملات نهاية السنة المالية وارتفاع في نسب شراء اللوازم الزائدة عن الحاجة.
– الوصول الى انظمة العمل عبر الحاسوب خارج ساعات العمل العادية أو من خارج منطقة العمل المتعارف عليها.
– علاقات مشبوهة مع أطراف خارجية (التعامل مع جهات خارجية ذات سمعة مشبوهة اووجود علاقات شخصية غير معلنة بين الموظفين والموردين)
– التناقض بين مدخولات الموظف ونمط حياته.
– تكرار التعاقد مع نفس الجهة رغم وجود عروض أفضل.
– وجود تهديد أو ضغط مباشر من مسؤول أعلى لتجاوز الإجراءات.
– تسريع غير مبرر لبعض المعاملات.
– تكرار فقدان الوثائق المهمة أو تعرضها للتلف بشكل مقصود.
– أي تنبيهات مستجدة وفقا لتطبيقات الدليل والحالات المكتشفة